ينبغي أن نذكر بكل موضوعية بأنه قد تحققت خلال هذه الفترة تغيرات كانت من بين أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات في الجزائر، وساعدت السلطة السياسية كثيرا في تنفيذ مشاريعها وبرامجها ومنها البرامج التربوية، وهذه التغيرات هي دون أدنى شك تأميم المحروقات واستقلال الجزائر بمواردها الاقتصادية، (مما أدى إلى مضاعفة الدخل القومي 15 مرة خلال العشرية 1963-1973) حيث بعثت وزارة التعليم العالي سنة 1970 وتواصل بناء المؤسسات التعليمية وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر إضافة إلى انتداب عدد كبير من المدرّسين الجزائريين)[1]

أولا- مبررات الإصلاح الشامل (1976) للمدرسة في الجزائر

لقد تعرّضت أمرية 1976/04/16 لهذه المنطلقات والمبررات المستوجبة للإصلاح (بأن الظروف الحرجة التي حصلت فيها الجزائر على استقلالها، وما تميزت به السنوات الأولى لاستعادة حريتها من الفوضى والارتجال في تسير الشؤون العامة، قد منعت بطبيعة الحال من تسطير سياسة تربوية في مستوى المقتضيات الجديدة، وإقامة منظومة للتربية والتكوين تلبي حاجات المجتمع، وتساير متطلبات التنمية) لتضيف الأمرية بأنه قد أصبحت الحاجة ملحّة إلى استخلاص أرضية مذهبية كافية تصلح أن تكون إطارا مرجعيا لمنظومة تربوية يجب أن يظل تطورها الدائم شديد الصلة بالحركة الثورية[2]

- كما أوضحت الأمرية أن من مبررات الإصلاح عناية الشعب الجزائري عبر العصور بقضايا التربية واعتبار التربية من المسائل الكبرى التي تقتضي تعبئة واسعة.

- انتشار التعليم قبل الاحتلال، وتقويض الاستعمار الركائز الأساسية للمجتمع الجزائري.

- إزالة الرواسب الاستعمارية مهم مستعجلة بعد الاستقلال ولا سيما فك القيود على اللغة العربية.

- علاقة المنظومة التربوية باهتمامات الشعب وواقع الجماهير بأن تترجم في بنياتها وفي مضامينها العقيدة الوطنية بما تشتمل عليه من تفسير للكون وتصور للإنسان

- إضفاء الصيغة الوطنية على المنظومة التربوية: حيث أن وطنية المنظومة التربوية تفرض عليها منح التربية باللغة العربية، كما تفرض عليها نشر القيم الروحية والثقافية الأصيلة.

- تحميل المدرسة مسؤولية بناء المجتمع على أسس متينة: إن مبدأ وحدة التربية وشموليتها، يبعث على اعتبار المدرسة أفضل وسيلة لتدريب الأطفال على الروح الجماعية وأن تكون المدرسة امتدادا طبيعيا للأسرة وأن تقيم علاقات التعاون والتفاعل التي تساعدها على النهوض بمهمتهما المشتركة والتي هي إعداد الشبيبة لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في الحياة.

[1]- منجي سليماني: التعليم وإشكاليات التحديث في بلدان المغرب، دار آفاق، تونس، 2019، ص195.
[2]- محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص217.

– توضيح عصرنة المنظومة بأنها إقامة تربية شاملة متوازنة وتربط النظري بالتطبيقي وتهدف إلى إعداد الشبان لخوض معترك الحياة والاندماج في قطاعات النشاط الاجتماعي والمهني.[1]

– افتقار المدرسة إلى نصوص تشريعية جزائرية.

– انعدام فلسفة تربوية وتعليمية وتكوينية جزائرية

– هيكلة المنظومة التعليمية غير الواضح

– ظاهرة ارتفاع الرسوب وتكرار السنة، حيث أن نسبتها كانت تزيد من سنة لسنة أخرى

– استفحال ظاهرة التسرب المدرسي والعودة إلى شبح للأمية التي كانت في تزايد خاصة في فئة الإناث

– نظام ازدواجية الأفواج التربوية، شعب معربة ومزدوجة وأخرى مفرنسة

– انغلاق المدرسة على نفسها

– ضعف مستوى المعلم والأستاذ وحاجتهما إلى تكوين.

– طغيان اللغة الفرنسية على تدريس كل مواد المنهاج الدراسي[2]

– ضعف مستويات الذين يتوقفون عن الدراسة في المرحلة الابتدائية، وصعوبة تأهيلهم بمراكز التكوين المهني لكون التكوين فيها يتطلب قاعدة علمية ومعرفية غير متوفرة عند تلاميذ ذلك المستوى الدراسي، واستحالة التحاقهم بعالم الشغل من جهة أخرى لصغر سنهم حسب قوانين العمل الجارية.

– إزدواجية في طبيعة التكوين المتوسط فهو إما نظري عام وإما تقني مهني محدود جدا، بالإضافة إلى عدم شمولية التعليم المتوسط حيث أنه لم يكن إجباريا ولا متوفرا لجميع الأطفال الذين يرغبون في الالتحاق به، وهو ما يجعله لا يتماشى مع ديمقراطية التعليم وإجحافا في حق بعض المناطق المحرومة.[3]

ثانيا– المبادئ والأهداف التربوية في أمرية 1976/04/16

جاء تحت المادة الثانية بأن رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية هي:

– تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة.

– اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.

– الاستجابة للتطلعات الشعبية إلى العدالة والتقدم0

– تنشئة الأجيال على حب الوطن.

أما المواد التالية من الثالثة إلى السادسة عشر فقد تضمنت مبادئ النظام التربوي التي جاءت بها أمرية 16 أفريل 1976 وهي:

– أن النظام التربوي يكفل تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز

[1]- نفس المرجع، ص118-119

[2]– أحلام مرابط: مرجع سابق، ص70.

[3]- بوفلجة غياث: مرجع سابق، ص43.

– منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.

– تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

– أن لكل جزائري الحق في التربية والتكوين، ويكفل هذا الحق بتعميم التعليم الأساسي وتوضيح كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة موجب مرسوم.

– التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى السنة السادسة عشر.

– تكفل الدولة إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي بدون أي تحديد، سوى القدرات الذاتية من جهة، ووسائل وحاجات المجتمع من جهة أخرى.

– التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها

– يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين، وفي جميع المواد، وتوضح كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم

– يتم تنظيم تعليم لغة أو عدة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحددها المرسوم

– إن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة، ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا لأمر.

– يرتبط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية.

– يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على العالم والعلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا.

– يجب على كل مؤسسة تعليم أن تشرك الأسرة في عملها التربوي، وتنظم مساهمة أولياء التلاميذ ضمن شروط محددة بنصوص يصدرها الوزير المكلف بالتربية.

– توفر الدولة التربية والتكوين المستمر للمواطنين والمواطنات الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم أو مهنتهم

– يشارك المعلمون والشباب في الحياة الاجتماعية بالمؤسسات بحيث يكوّنون مجتمعا تربويا حقيقيا، كما يشاركون في تسير مؤسسات التربية والتكوين

– التربية مصلحة عليا من مصالح الأمة، وذات أولوية، ولهذا الغرض يمكن للدولة أن تستعين بكل شخص يكون تكوينه أو اختصاصه لتعزيز أو تحسين النشاط التربوي[1]

ثالثا– أبرز التطورات التربوية التي أدخلت على المدرسة الجزائرية خلال إصلاحات 1976

إن من أهم التطورات التربوية والعلمية التي أدخلت على المدرسة الجزائرية بقصد إدماجها في المحيط الاجتماعي وجعلها جزءا من الحياة الجزائرية، بل وقائدة لعملية التطور الثقافي والتكنولوجي والعلمي في البلاد:

[1]- محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص221-223

1- إنشاء المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات.

2- إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة.(المتعددة الفروع)[1]

1- التـعليم الأسـاسي:

1-1- تعريف التـعليم الأسـاسي: يمثل المرحلة الإلزامية التي تدوم تسعة سنوات وتشمل الشريحة العمرية 6-16 سنة ومهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية قاعدية مشتركة لتلاميذ هذه المرحلة، والتحاق بالتعليم الأساسي إجباري لكل طفل بلغ ستة سنوات من عمره، واستثناء يمكن أن يرخص للأطفال الذين بلغوا خمس سنوات للالتحاق بالتعليم الأساسي في حدود ما تسمح به إمكانيات الاستقبال، ولقد بدأ العمل بها تدريجيا ابتداء من العام الدراسي 1981/1980

إن المدرسة الأساسية تؤمن لكل فرد القدر الأدنى والضروري من المعارف والمواقف السلوكية التي تهيئه للاندماج في المجتمع وتجعله قادرا على استثمار إمكاناته الفكرية والوجدانية وأنها تكفل لجميع الأطفال نموا منسجما وتكوينا علميا يجعل منهم قوة نشيطة تحقق التغير الاجتماعي وتصنع التطور الاقتصادي المنشود.

1-2- أهداف المدرسة الأساسية: يهدف إضافة إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية إلى

- التمكين من اللغة العربية، وإتقان التعبير بها مشافهة وتحريرا، والتزود بأداة للعمل والاتصال
- تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد وإتاحة التجاوب مع المحيط
- استيعاب الأسس الرياضية والعلمية التي تمكن من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد
- دراسة الخطط الإنتاجية وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته
- استيعاب أسس العلوم الاجتماعية ولاسيما المعلومات التاريخية والمدنية والسياسية والأخلاقية والدينية الرامية إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية وبالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي واكتساب وتمثل السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية
- تذوق الجوانب الجمالية وإيقاظ الأحاسيس والمشاعر التي تمكن من المساهمة في الحياة الثقافية وتنمية وترقية المواهب البارزة في هذا المجال
- منح تربية بدنية أساسية وممارسة الأنشطة الرياضة وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المنافسات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسة
- تعلم اللغات الأجنبية التي تتيح الاستفادة من الوثاق البسيطة المحررة بهذه اللغات والتعريف على كل الحضارات الأجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب.[2]

[1]- تركي رابح: مرجع سابق، ص122.

[2] - أحلام مرابط: مرجع سابق، ص89.

– تكوين الإنسان الجزائري المتكامل والمتوازن الشخصية، الذي يؤمن بربه ويعتز بانتمائه الحضاري والروحي ويتفاعل مع قيم مجتمعه ويواكب عصره ويثق بقدرته على التغيير والتطوير.

– الإسهام في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا بتوفير الأطر المتوسطة والمهيأة للعمل والتي تحتاج إليها قطاعات النشاط الوطني.

– تأكيد ديمقراطية التعليم وتعميق مدلولها والسير في ظلالها بتوفير فرص التعليم لكل فرد وتمكينه من الاستفادة من حقه المشروع في التعليم والتوصل بالتالي إلى تحقيق المجتمع المتعلم

– معالجة سلبيات ونقائص التعليم الابتدائي والمتوسط والتي تتمثل في طغيان التعليم اللفظي والشفوي وإغفال التكوين العلمي وإنعدام التنسيق بين التعليم والتكوين المهني وإنعزال المدرسة عن المحيط وقلة الاهتمام بالتكوين الوجداني والعقائدي.

– تأصيل التعليم وجعله مرتبطا بقضايا الوطن ومحققا لذاتية المجتمع وسبيلا إلى تحقيق مطامحه وأداة لتحقيق الوحدة الوطنية من جهة، وتعميق الوعي القومي والانتماء الحضاري من جهة أخرى.

– تطوير المدرسة وجعلها تواكب مسيرة المجتمع وتقوم بالدور المسند إليها

– تحقق المدرسة الموحدة التي تشكل المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تقدمها للتلاميذ جدعا مشتركا واحدا للجميع يساعد على تجانس تكوينهم وتخفيف التفاوت في الفرص والحظوظ، هذا التفاوت الذي تسببه بعض الظروف الطبيعية والاجتماعية.

– ترسيخ القيم العربية والإسلامية في نفوس المتعلمين واتخاذها كمبدأ تقوم عليه تربية المواطن فكرا وعقيدة وسلوكا، لأن المطلب الأساسي المراد تحقيقه هو تكوين مواطن صالح متشبع بأخلاق الإسلام مؤمن بقيمه السامية معتز بتاريخه.

– تنويع المعارف والمهارات والخبرات التي تحقق التوازن والتكامل في شخصية المواطن وتتيح له تنمية إمكانياته واكتشاف نفسه وتحقيق وجوده.

– تنمية الثقافة التكنولوجية والاهتمام بها باعتبارها بعدا من أبعاد التربية العلمية المعاصرة وأساسا من أسس التطور الحضاري.

– تأصيل العمل اليدوي وجعله قيمة من القيم الحضارية التي يجب غرسها وتنميتها في نفوس الشباب وإكسابهم الأساس الذي تقوم عليه القدرة لممارسته وغرس حب العمل في نفوسهم وتقدير قيمة العاملين فيه.

–إحداث التكامل بين المادة العلمية وتطبيقاتها العملية، واستخدام هذا التكامل في فهم ظواهر المحيط والتكيف مع متطلبات الحياة العصرية.

– إكساب المتعلمين أدوات التعلم ووسائل الاتصال وتدريبهم على توظيفها والاستفادة منها في جميع المجالات، وإكسابهم الكفاية اللغوية التي تجعلهم قادرين على استخدام اللغة كأداة اتصال وتفاعل ووسيلة تعلم وتفكير.

– جعل العمليات التعليمية بصفة عامة تستجيب لحاجات المتعلم وتجيب عن تساؤلاته وتسعى[1]

1-3- أهمية المدرسة الأساسية في نظامنا التربوي:

– تعد المرحلة الأساسية في النظام التربوي الجزائري مرحلة مهمة ومرحلة قاعدية لذا فالمدرسة الأساسية تمكن أهميتها في أنها تجمع بين الدراسة والحياة العامة بحيث تأخذها وتعطيها في وقت واحد تأخذ منها رجالا وتعطيها تلاميذ ومواطنين صالحين منتجين قادريين على حل مشاكلهم عن علم ودارية وهي بذلك تساعد الطالب على البيئة المحلية، ودوره الخاص في هذه البيئة

– التقليل من عودة الأطفال إلى الأمية أو شبه الأمية إن هم غادروا المدرسة بعد تسع سنوات من التعليم المتواصل، على عكس المرحلة السابقة نظرا لضعف التعليم الابتدائي فيها أين يجد المتسربون أنفسهم أمام شبح الأمية من جديد.

– الجمع بين التعليم النظري والتقني بحيث يجمع تلاميذها في تعليمهم بين مختلف العلوم الإنسانية والعلمية والرياضيات واللغات وبين التعليم التقني فيتعلمون إلى جانب تلك العلوم حرفة أو مهنة يستطعون بها أن يشقوا طريقهم في الحياة.[2]

1-4- هيكلة التعليم الأساسي: حسب المخطط الرباعي (1974. 1977) فإن المدرسة الأساسية قد قسمت إلى مرحلتين:

1- مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات: وتستغرق هذه المرحلة 6 سنوات من 6 إلى 12 سنة وهي مخصصة لإتقان المهارات الأساسية في اللغة العربية والدين الإسلامي والحساب واللغة الأجنبية ومبادئ العلوم والتاريخ والجغرافيا وفيها تكون الدراسة عامة وتتركز على:

لغة الكتابة: وفيها يتم جعل الطفل يتقن الأشياء الأساسية في اللغة العربية من قراءة وكتابة ومحفوظات وقواعد إملاء وإنشاء، وذلك لجعله يستطيع التعبير بعد انتهاء المرحلة الابتدائية شفهية وقراءة وكتابة.

لغة الأرقام ويتعلم فيها الطفل تقنيات الحساب والهندسة حتى يتمكن من مواصلة دراسته في مختلف المراحل الموالية.

العمل على دمج الطفل في بيئته الاجتماعية والطبيعية ويتم بواسطة تعليمه تاريخ وطنه وقومه، وجغرافيته ومبادئ الصعبة والعلوم، وبذلك يتم دمجه في بلاده ومجتمعه ومن ثم جعله مواطنا صالحا.

2- مرحلة ما فوق الابتدائية: ويطلق عليها مرحلة التعليم المتوسط، وهي تتكون من ثلاث سنوات (13-15 سنة) وتحتوي هذه المرحلة على عدة تخصصات، ويظهر هنا دور المدرسة في ربط التعليم بالحياة العامة وذلك بالمزج بين النظريات العلمية وبين التكنولوجيات الصناعية والاقتصادية وغيرها، وتهدف المرحلة إلى تكون مواطن صالح منتج وربط الفكر بالعم، الجمع بين المرحلتين: تعد المرحلة الأساسية التي بدأ العمل بها ابتدءا من العام الدراسي 1980-1981 مدرسة تجمع بين المرحلتين التعليميتين الابتدائية والمتوسطة في

[1]- بن سي مسعود لبنى: واقع التقويم في التعليم الابتدائي في ظل المقاربة بالكفاءات، رسالة ماجستير، قسم علوم التربية، 2008، جامعة قسنطينة، ص30.

[2]- تركي رابح: مرجع سابق، ص104.

مدرسة واحدة وتعد إجبارية بعد أن تم اختصار المرحلة المتوسط من أربع سنوات إلى ثلاث خصائصها: إجمالا هي ضمان تسع سنوات دراسية لكل طفل.[1]

1-5- تنصيب المدرسة الأساسية:

- تم تنصيب المدرسة الأساسية بدأ من السنة الأولى خلال الموسم الدراسي 1981/1980.
- تم تنصيب السنة الثانية موسم 1982/1981 لتشمل على نفس برنامج السنة الأولى مع السعي إلى تدعيم ما اكتسبه الطفل وإلى تحقيق الأهداف المتوخاة من الطور الأول.
- تم تنصيب السنة الثالثة موسم 1983/1982 بإدراج نشاطين جديدين بالإضافة للنشاطات التربوية المقررة في السنة 2
- تم تنصيب السنة الرابعة إبتدائي بداية من الموسم 1984/1983.
- تم تنصيب السنة الخامسة إبتدائي بداية من الموسم 1985/1984
- تم تنصيب السنة السادسة إبتدائي بداية من الموسم 1986/1985
- تم تنصيب وتعميم الطور الثالث(التعليم المتوسط) ابتداء من العام الدراسي 1982-1983 حسب خطة اعتمدت التدرج بمقدار ربع المتوسطات الموجودة أي حوالي 300 مؤسسة
- أدمجت في الطور المتوسط مادة جديدة وهي اللغة الأجنبية الثانية الإنجليزية والفيزياء وعلوم الطبيعة إضافة إلى الدروس الاستدراكية لمدة ثلاث ساعات ليصل التوقيت إلى 35 أو 37 ساعة في الأسبوع، ويتوج التعليم الأساسي بشهادة التعليم الأساسي.[2]

2- المدرسة الثانوية الشاملة:

2-1- تعريف المدرسة الثانوية الشاملة: هي عبارة عن مدرسة ضخمة تجمع في رحابها بين نوعيات مختلفة من التعليم الثانوي بحيث تقدم لتلاميذها تعليما عاما، وتعليما حرفيا، في وقت واحدا وذلك بهدف إزالة الحواجز المصطنعة بين التعليمين النظري والتطبيقي أو بين العلم والتكنولوجيا، وبناء على ذلك فإن المدرسة الثانوية الشاملة تجمع في رحابها بين مقررات المدراس الثانوية العامة ومقررات المدارس المدارس الثانوية التقنية ومقررات المدارس الثانوية المتخصصة في وعاء تعليمي واحد يسمح بالاختلاط والتمازج بين المواد العلمية والتقنية المختلفة وتبادل الخبرات بينهما.

وتمثل المدرسة الثانوية الشاملة أو المتعددة الفروع من المعالم البارزة في الاصلاحات الجذرية التي دخلت على النظام التربوي في الجزائر، وذلك ببداية المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد.[3]

وتعتبر المدرسة الثانوية الشاملة إمتدادا للمدرسة الأساسية ذات التسع سنوات ولها نفس الأغراض ونفس الأهداف وهي تقبل كل التلاميذ في منطقة معينة إبتداء من سن 16 حتى 18 أو 19سنة

[1] - أحلام مرابط: مرجع سابق: ص90
[2] - الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص125.
[3] - تركي رابح: مرجع سابق، ص125

2-3- وظائف وأهداف التعليم الثانوي

حدد المرسوم رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر، وظائف التعليم الثانوي وأهدافه في الجزائر على النحو التالي:

1- دعم وتعميق المعارف المكتسبة

2- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع وذلك بما يساعد التلاميذ على: الانخراط في الحياة العملية، أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عال.[1]

3- توأمة التعليم العام مع التعليم التقني

4- إعادة الاعتبار للعمل اليدوي، وتقديم تربية للعمل وبالعمل.

5- تزويد التلاميذ بالمعارف الضرورية التي تمكنهم من اكتساب ثقافة تكنولوجية.

6- إحداث تغيير في السلوكات الفردية والجماعية إزاء الثنائية النظري والتطبيقي، العمل الفكري والعمل اليدوي.

7- المساهمة في تكوين فكر علمي وتكنولوجي لدى التلاميذ وفي نموهم العقلي، وذلك بتدريبهم على المنهجية التكنولوجية من خلال التبادلات الدائمة بين العمل والتفكير وبين المحسوس المجرد وبين النظري والتطبيقي.

8- تزويد التلاميذ بالعارف العلمية والتكنولوجية والمهارات الضرورية لاستعمال بعض المواد والأدوات.[2]

4- القضاء بصفة شبه كاملة على مشكل الإطار البشري: حيث تم تغطية كل النقص الموجود من الإطار التربوي وفي كل الاختصاصات تقريبا بفضل المتخرجين من المعاهد التكنولوجية للتربية، إذ بلغ عدد المتخرجين 95000 لصالح مختلف الأطوار من 198. إلى 1984، الطور الأول والثاني77424 منها 61821 للغة العربية و15608 للغة الفرنسية، والطور الثالث 53699 في جميع التخصصات وفي المجموع الكلي 131123 وهكذا تحقق مبدأ الجزأرة بنسبة 99.59% في الطورين الأول والثاني و97.78% في الطور الثانوي.[3]

5- من أجل تكوين وبناء شخصية التلميذ تكوينا وطنيا وأخلاقيا واجتماعيا وسياسيا وتفتح ملكاته وإيقاظ موهبه وزرع قيم الخير وتذوق الجمال وحب الخير وتذوق الجمال وحب العمل والجهد وخلق روح الجماعة واحترام الغير والمساهمة في إعطائه تربية نشيطة ومتفتحة في تكوينه وتدريبه على تحمل المسؤولية واكتساب معنى الواجب وإثارة روح المبادرة في نفسه وبث روح الخلق والإبداع والمساهمة في بعث التراث الثقافي واشعاعه، قامت المدرسة الأساسية بتنظيم أندية مختلفة للنشاطات الثقافية والرياضية والفنية، وتشمل هذه النشاطات المتحف المدرسي والمكتبة المدرسة والمجموعة الصوتية والفرق الموسيقية والرسم والصيانة وتزيين

[1]- تركي رابح: مرجع سابق، ص67.
[2]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، 165.
[3]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص128.

البناء المدرسي وتنظيم الحفلات المدرسية والمسابقات بين المدارس واللقاءات الرياضية والرحلات والزيارات البيداغوجية والترفيهية وذلك كله في نطاق الوسط الجغرافي والسياسي والاقتصادي.

6- التطور الكبير في أعداد المنشئات التربوية القاعدية والمؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار والمستويات التعليمية، وهو التطور الذي لم تعرفه الجزائر قبل هذه المرحلة، حيث كشفت إحصائيات وزارة التربية لعام 1987 أن عدد المؤسسات التعليمية بلغ 12000 إبتدائية و2000 إكمالية، و546 ثانوية منها 111 متقن

ثالثا- خصائص المدرسة في الجزائر خلال الفترة 1980-1998

1- الجزأرة: جزأرة الكتابة المدرسي شكلا ومضمونا وجعله موحدا في كل مدارس الجمهورية، ولابد على كل طريقة أو أسلوب تعليمي أن يكون جزائريا داخل المدرسة مع التأكيد على المعلمين أن يحرصوا على غرس الاتجاهات الوطنية وكل ماله علاقة بتمجيد الماضي والتاريخ ككل[1].

2- التعريب الشامل: إن تحديد المكانة التي ينبغي أن تحتلها اللغة العربية في النظام التربوي قد طرأ عليه التغير الواضح مند 1962، إلى أن انتقلت كلغة أساسية من أجل التعليم والتكوين في كل أطوار الحياة المدرسية، وكان الشروع في تطبيقها سنة 1976، غير أن تعيين السيد مصطفى الأشرف على وزارة التعليم الابتدائي والثانوي جمّد المشروع إلى غاية وصول محمد الشريف خروبي إلى وزارة التربية وهو المعروف بمواقفه المنتصرة للتعريب أين أعطى دفعا جديدا للتعريب، وشرع في 1979 في تطبيق المدرسة الأساسية والتعريب الشامل إلى أن تحقق ذلك فعلا سنة 1989 أين وصلت للجامعة الدفعة الأولى من الطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا المعربة.[2]

3- تحقيق ديمقراطية التعليم: يمكن أنه القول أنه خلال هذه المرحلة استطاعت المدرسة الجزائرية تحقيق مبدأ مهم من مبادئها وهو ديمقراطية التعليم، ولو بالمفهوم التربوي الذي يعبر عنه بمدى ضمان جميع الأطفال للحق في التعليم أو المقعد البيداغوجي أو ما يعرف بالمساواة بين جميع الأطفال في الدخول للمدرسة عند بلوغ سن معينة، وما يعبر عن هذا الواقع هو الأرقام الكبير التي وصلها عدد التلاميذ بعد تجربة المدرسة الأساسية، (حيث وصل عدد التلاميذ بعد ست سنوات من تطبيق الإصلاح أي موسم 1987/1986 في الأطوار الثلاث إلى 5107877 تلميذا منها 2198922 من الإناث بنسبة 43.04% ، كانت موزعة حسب الأطوار كالأتي 3635332 تلميذ في الطور الأول والثاني بنسبة انتساب بين 85% و100% حسب المناطق وفي الطور الثالث 1472545 تلميذا وهي الأرقام التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن ديمقراطية التعليم أصبحت حقيقة ملموسة وأن المدرسة الأساسية جسّدت أهدافها من الناحية الكمية خاصة ما إذا قورن ذلك بعدد التلاميذ عند الاستقلال والبالغ 777.636 تلميذا فقط.[3]

---

[1]- أحلام مرابط: مرجع سابق، ص78.

[2]- خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007- ص137.

[3]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص139.

4-مدرسة موحدة إلزامية: إذ تضمن لجموع الشبان الجزائريين تربية موحدة إلزامية تدوم تسع سنوات، وهي بفضل طابعها الموحد ودوامها المتصل خلال تسع سنوات دون عائق ولا طرد تحقق ديمقراطية التعليم وتجعله واقعا ملموسا.

5- مدرسة وطنية: إن التربية الممنوحة ضمن المدرسة الأساسية باللغة العربية ترتكز على القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري وعلى تراثه الثقافي.

6- مدرسة متعددة التقنيات: على المدرسة الأساسية أن تخرج عن المفهوم الكلاسيكي للتربية(تكوين أكاديمي، موسوعي مركز على تخزين المعارف النظرية، لتأخذ بأسباب التربية متعددة التقنيات التي تربط المعارف النظرية بتطبيقاتها التكنولوجية المباشرة)[1]

7- ظهور التربية التحضيرية في التعليم الجزائري: إضافة إلى المرسوم الرئاسي الصادر في الرسمية الجزائرية العدد 33 المؤرخ في 1976/4/23 قد صرح بأن للطفل فرصة ذهبية لتوجيه قواه فأصدر وأنشئ التعليم التحضيري

8- وضع فلسفة تربوية واضحة خاصة بالمدرسة الجزائرية: حيث أرسى الإصلاح التربوي 1976 الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين، متفتحة على العلوم والتكنولوجية.

9- صدور أول نص قانوني تشريعي يؤطر المدرسة الجزائرية: حيث أنه رغم الأولوية المعطاة للتعليم وجهله أساس التنمية الشاملة، لم تكن هناك سياسة واضحة تسيره وضلت الأطر التشريعية والفلسفية غائبة مدة 14 سنة إلى غاية صدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 وهو أول نص حدد الأسس القانونية والتشريعية لسياسة التربية في الجزائر المرتكزة على تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري، ونشر قيمه الروحية وتثقيف الأمة بتعميم لدى الشعب الجزائري، ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية، وتكريس مبدأ التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي وأن يكون التعليم في نطاق القيم الإسلامية والتوجه العلمي.

10- **مركزية السلطة والقرار التربوي:** حيث نصّت أمرية 1976 أن التعليم من اختصاص الدولة لا يسمح فيه بأي مبادرة فردية أو جماعية وتكون المركزية في البرامج والمواقيت التعليمية التي تطبق في جميع المؤسسات التعليمية.[2]

رابعا- العوائق والعقبات التي واجهت إصلاحات 1976:

على الرغم من الإصلاحات العميقة التي جاءت بها المدرسة الأساسية أو إصلاحات 1976 وحجم الآمال والتطلعات التي كانت معقودة عليها من أجل الانتقال بالمدرسة الجزائرية إلى مكانة مرموقة ودرجة

[1]- بن سي مسعود لبنى: مرجع سابق، ص08.
[2]- سفيان لوصيف: مرجع سابق، 253.

القبول الشعبي وحتى الأكاديمي لها، إلاّ أنه قد اعترتها بعض العقبات والعراقيل التي حالت دون الوفاء بكامل أهدافها بعضها من داخل المنظومة ذاتها وبعضها الآخر لمجموعة عوامل خارجية، وعلى العموم يمكن ذكر أبرز العوائق التي يشير إليها الذين عايشوا المرحلة أو كانوا شهودا عليها بما يلي:

فالدكتور بوفلجة يرى أن المدرسة الأساسية كانت تتطلب إمكانيات مادية وبشرية هائلة، فهي تتطلب الإقلال من عدد التلاميذ بالفصول الدراسية، وتحتاج إلى أجهزة ومخابر ضرورية للأشغال التطبيقية، وهو ما لم تسمح به الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر نهاية الثمانينات، فضلا عن النمو الديمغرافي السريع، والتراجع السياسي أمام المتحيّزين إلى المدرسة الفرنسية في الجزائر.

كذلك أدت التعديلات المتكررة التي أدخلت على برامجها، وتدهور القدرة الشرائية للمربين وانحطاط مكانتهم في المجتمع، مما أدى إلى انخفاض مستوى رضاهم المهني وأثر سلبا على مردوديتهم وبالتالي فعالية المدرسة الأساسية وأعطى فرصة لأعدائها للإنقظاظ عليها.[1]

– أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد اكتنف الغموض مهام التعليم الثانوي، من خلال ثقل برامجه غير المتكاملة والمكملة للتعليم الأساسي من جهة، والنقص الملحوظ في التواصل والانسجام مع التعليم الجامعي، فضلا على عدم ملاءمة بعض أنماط التعليم الثانوي والتقني مع حاجات قطاع التشغيل.[2]

– نقص الترابط والتجانس والتكامل بين المواد وتعدد التقنيات بسب نقص تكوين المعلمين في هذا الجانب.

– تشعب مواد البرامج وتضخم النشاطات والزيادة الكبيرة في الحجم الساعي الذي يصل إلى 37 ساعة في الأسبوع وهذا مرتفع جدا ومرهق للتلميذ خاصة مع الجهود الأخرى التي يبذلها التلميذ في المنزل لحفظ الدرس وإنجاز الفروض والواجبات المنزلية، ومرهق للأستاذ المطالب بإتمام البرنامج ولو على حساب فهم التلاميذ.

– عدم توفر مذكرات الأساتذة في غالب الأحيان وهي الوثائق التي يستعينون بها لتحضير دروسهم [3]

– مشكلات الكتاب المدرسي: خاصة مع ما يمثله الكتاب من أهمية في نجاح المشروع للتلميذ والأستاذ، غير أن صناعة الكتاب خلال هذه الفترة شهدت مشكلات كثيرة بسب العجلة والتسرع وعدم المراجعة الدقيقة والتجريب أي غياب منهجية شاملة في التعامل مع الكتاب المدرسي تأليفا وطباعة وتوزيعا، فمثلا كان الكتاب المدرسي لا يصل إلى بعض المناطق المعزولة إلا بعد مرور عام دراسي كامل.

– مشكلة الانتقال شبه الآلي للطور الثانوي أفقد شهادة التعليم الأساسي أهميتها، وانعكس ذلك على مردود التلاميذ الذي فقدوا الحافز التربوي جرّاء هذا الإجراء.

– مشكلة اكتظاظ الصفوف الدراسية: وهي راجعة إلى عدة أسباب منها تحديد سن معينة لا يمكن توجيه التلميذ خارج المدرسة دون بلوغها ولو أعاد السنة أكثر من مرة ولو لم يكن في مقدوره متابعة الدراسة وهي سن 16، وإن كانت في مبدئها نقطة إيجابية ومضيئة في النظام التربوي الجزائري إلاّ أنه كانت لها بعض الانعكاسات السلبية، وسمحت بتكون مجموعة ذات كثافة عددية داخل الأقسام وبمستوي معرفي ضعيف تؤثر

[1]- بوفلجة غياث: مرجع سابق، ص5.
[2]-ميلود رقيق: مرجع سابق، ص19.
[3]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص131.

على عمل الأستاذ من جهة وتصعب من فهم التلاميذ الآخرين من جهة أخرى، من خلال ممارساتها السلبية داخل القسم، فضلا على انعكاساتها على التلاميذ خارج القسم لأنها في الغالب يكون سنها أكبر من سن بقية التلاميذ مشكلة مجموعة مشاغبة وانحراف داخل المؤسسة.

– عدم التوازن بين الفصول الدراسية بحيث أن الثلاثي الأول طويل والثلاثي الثالث قصير للغاية ولا سيما للمدرسة التي تستضيف ولمدة أسابيع شهادة الأهلية للتعليم الأساسي وتصحيحه وامتحان شهادة البكالوريا الشيء الذي يفرض على تلاميذ المؤسسة التي تكون مركز امتحان البقاء في منازلهم محرومين من دروس ضرورية لإتمام البرنامج الدراسي[1]

–

[1]- الطاهر زرهوني: مرجع سابق، ص135.